بيان عام مشترك – منظمة العفو الدولية

14 فبراير/شباط 2025 MDE 11/9033/2025

البحرين: رسالة مشتركة الى الاتحاد الأوروبي

الموضوع: إجراء اتصال عاجل رفيع المستوى بملك البحرين للإفراج عن مواطنيْن من الاتحاد الأوروبي هما عبد الهادي الخواجة ومحمد حبيب المقداد

بروكسل، 14 فبراير/شباط 2025

السيدة الرئيسة فون دير لاين،
السيد الرئيس كوستا،
السيدة الممثلة العليا/ نائبة الرئيس كالاس،

نحن الموقّعين أدناه مجموعات حقوق الإنسان، نكتب إليكم لنطلب تدخلكم العاجل والقوي للإفراج عن اثنين من مواطني الاتحاد الأوروبي معتقليْن تعسفيًا لدى السلطات البحرينية، هما الدنماركي البحريني عبد الهادى الخواجة والسويدي البحريني الشيخ محمد حبيب المقداد.

اعتُقل السيد الخواجة والسيد المقداد في أعقاب انتفاضة عام 2011 في البحرين التي حدثت بين 14 فبراير/شباط و18 مارس/آذار 2011 وسحقتها السلطات البحرينية، التي أقدمت بصورة غير قانونية على قتل المحتجين وضربهم، واعتقال وتعذيب ومقاضاة نشطاء المعارضة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمحامين، والصحفيين.

لقد أثار الاتحاد الأوروبي على نحو متكرر هذه الحالات بعيدًا عن الإعلام خلال حواراته التي أجراها مع البحرين بشأن حقوق الإنسان، وشجّعها على التمسك بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان في بيانين موجزين أدلى بهما مؤخرًا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وفي فبراير/شباط، كررت الممثلة العليا التزام الاتحاد الأوروبي "بالدعوة إلى إطلاق سراح السيد الخواجة وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين عبر القنوات الدبلوماسية المتاحة". لكن هذه الجهود لم تكن كافية كما يبدو، إذ بقي الاثنان في السجن قرابة 14 عامًا بحلول وقت كتابة هذا الرسالة.

كذلك يساورنا القلق بشأن القرير السنوي الأخير للاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان والديمقراطية لعام 2023، إذ إنه يرسم صورة مضللة ومتحيزة لوضع حقوق الإنسان والديمقراطية في البحرين. ويزعم التقرير *أن "البحرين واصلت تحسين سجلها على صعيد حقوق الإنسان، لاسيما في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق المرأة"*، لكنه لا يشير إلى التعذيب وحرمان أعضاء المعارضة السياسية في البحرين من الرعاية الصحية.

كذلك نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي والبحرين وقّعا اتفاقية تعاون في عام 2021 لتعزيز العلاقات الثنائية، رغم السجن الجائر المستمر لمواطنيْ الاتحاد الأوروبي السيد الخواجة والسيد المقداد. ولقد تعرّض كل منهما للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك على يد الجيش البحريني، بحسب ما وثّقته اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وحُرما من حقوقهما في المحاكمة العادلة مثل حضور جلسات المحاكمة، والتمثيل القانوني، والحصول على الرعاية الصحية، في انتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان وواجبات البحرين الدستورية في التمسك بحقوق الإنسان واحترامها. وعلاوة على ذلك، في عام 2012، خلُص الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي إلى أن احتجاز السيد الخواجة كان تعسفيًا وانتهاك للقانون الدولي، ودعا إلى "الإفراج فورًا" عنه ومنحه "حقًا واجب الإنفاذ في الحصول على التعويض".

تواصل البحرين اعتقال آخرين بصورة جائرة لأسباب نابعة من دوافع سياسية – من بينهم أولئك الذين ينادون بحقوق الإنسان، ومن ضمنهم الدكتور عبد الجليل السنكيس، وحسن مشيمع، والشيخ علي سلمان. وبحسب ما وثّقته منظمة هيومن رايتس ووتش، هناك أيضًا 26 شخصًا ممن ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بحقهم، يزعم العديد منهم أنهم تعرضوا للتعذيب وخضعوا لمحاكمات جائرة. ومن هؤلاء الأشخاص محمد رمضان وحسين موسى اللذيْن أمضيا الآن ما يزيد على عقد من الزمن في الاحتجاز التعسفي، وحُكم عليهما بالإعدام في عام 2014 في محاكمة جائرة شابتها مزاعم التعذيب.

في عام 2024، أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أربعة مراسيم عفو ملكية، أدّت إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن قرابة 810 سجناء سياسيين، وفقًا لمعهد البحرين للحقوق والديمقراطية. ومع الأسف، شهد عام 2024 أيضًا وفاة سجينين في الحجز اعتُقلا لأسباب سياسية هما، حسين خليل وحسين أمان، في مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2024 على التوالي، إذ تُوفيا بسكتة قلبية، ما أثار بواعث قلق شديدة حول كفاية الرعاية الصحية في السجن. وتسببت حالتا الوفاة في إضرابات للسجناء، جابهتها سلطات السجن برد غير متناسب وغير قانوني، تضمّن استخدام القوة، والعقاب الجماعي، بحسب مركز الخليج لحقوق الإنسان. ويظل الموقّعون أدناه يشعرون بالقلق من الأوضاع في سجن جو، وسط تقارير من معهد البحرين للحقوق والديمقراطية عن الحبس المطول، والأوضاع غير الصحية، والافتقار إلى الرعاية الصحية الكافية، والعقاب على صلاة الجماعة والشعائر الجماعية.

في أعقاب القمة الأولى لمجلس التعاون لدول الخليج والاتحاد الأوروبي التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2024، التزم الطرفان باحترام حقوق الإنسان. وشدّدا تحديدًا على احترم القانون الدولي وتعزيز حقوق الإنسان العالمية وحمايتها كمكونات هامة للعلاقة بينهما. وكرر الطرفان التزامهما باحترام حقوق الإنسان العالمية، وحمايتها، وتعزيزها. وعليه، من المهم جدًا للاتحاد الأوروبي أن يشدّد على هذه الجوانب في علاقته بالبحرين.

في ضوء ما ورد أعلاه، ندعو الاتحاد الأوروبي مع وافر الاحترام إلى القيام بما يلي:

- إجراء اتصال عاجل رفيع المستوى بملك البحرين للإفراج الفوري وغير المشروط عن مواطنيْ الاتحاد الأوروبي عبد الهادي الخواجة ومحمد حبيب المقداد؛
- تماشيًا مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، ينبغي للاتحاد الالتقاء بالسيدين الخواجة والمقداد خلال زيارات قُطرية إلى البحرين، أو الالتقاء بأسرتيْهما إذا تعذّر الأمر؛
- العمل بشكل وثيق مع حكومتيْ الدنمارك والسويد لتنسيق الجهود المشتركة في حالة عبد الهادي الخواجة، مواطن دنماركي-بحريني؛ ومحمد حبيب المقداد، مواطن سويدي-بحريني؛
- الحرص على إصدار تقارير أكثر دقة وتوازنًا حول وضع حقوق الإنسان والديمقراطية في البحرين، وذلك في التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية، من خلال زيادة التشاور مع المجتمع المدني، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المنفى، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وضمان تمكّن المدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بعملهم السلمي بدون خوف من عمليات الانتقام منهم ومن ذويهم؛
- حضّ السلطات البحرينية علنًا على وضع حدٍ لاستخدام عقوبة الإعدام في البحرين، ومطالبة البحرين بتخفيف كافة أحكام الإعدام التي لم تُنفَّذ بعد، والإعلان عن تعليق رسمي لعمليات الإعدام؛
- قبل التوقيع على أي اتفاقيات مستقبلية مع البحرين، إجراء تقييمات مستقلة لتأثيرها على حقوق الإنسان، واستخدام المفاوضات الجارية بشأن اتفاقيات الشراكة لضمان تحقيق تقدم ملموس وقابل للقياس على صعيد حقوق الإنسان من خلال إجراء الإصلاحات والإفراج عن الأشخاص المسجونين ظلمًا.

ونحن على ثقة بأن الاتحاد الأوروبي سيُبدي التضامن والعزم الضروريين للإفراج عن مواطنَيْه والسماح بلمّ شملهما أخيرًا مع أسرتيهما بعد 14 عامًا من السجن الجائر، ويحدونا الأمل بأن يجري الإفراج عنهما قبل تولي الدنمارك رئاسة الاتحاد الأوروبي في يوليو/تموز 2025.

نشكركم جزيلًا على اهتمامكم، ونحن على استعداد لمناقشة هذه المسألة العاجلة معكم في أي وقت.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

1. أكسيس ناو
2. أكشن إيد الدنمارك
3. آيفكس
4. التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (سيفيكوس)
5. حقوق الإنسان أولاً
6. حملة الحرية للخواجة
7. الخدمة الدوليّة لحقوق الإنسان
8. الديمقراطية الآن للعالم العربي (داون)
9. ريبريف
10. ريدرس
11. فرونت لاين ديفندرز
12. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
13. فير سكوير
14. القسط لحقوق الإنسان
15. المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب
16. مرصد حقوق الإنسان
17. مركز البحرين لحقوق الإنسان
18. مركز الخليج لحقوق الإنسان
19. مركز الديمقراطية في الشرق الأوسط
20. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
21. معهد البحرين للحقوق والديمقراطية
22. منظمة الدعم الإعلامي الدولي
23. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
24. منظمة العفو الدولية
25. منظمة المادة 19
26. منظمة متّا لحقوق الإنسان
27. مواطنة لحقوق الإنسان
28. مؤسسة رافتو لحقوق الإنسان

29. مؤسسة مارتن إينالز
30. هيومن رايتس ووتش
31. هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية